14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
Email: 14october@14october.com

منجزات الثورة ترقى إلى مستوى المعجزات.. ومسيرة صاعدة إلى ذرى الطموحات

علي عبدالله صالح

### استمع إلى رسالة رئيس الجمهورية .. البرلمان:

# سحب مشروع تعديل قانون الانتخابات العامة والاستفتاء

# الاستماع إلى بيان الرقابة السنوي عن مراجعة الحسابات

جلسة مجلس النواب أمس

صنعاء / سبأ:

استمع مجلس النواب في جلسته يوم أمس الاثنين برئاسة نائب رئيس المجلس أكرم عبدالله عطية إلى رسالة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بشأن سحب مشروع تعديل قانون الانتخابات العامة والاستفتاء رقم (13) لسنة 2001م .. في ما يلي نصها:

**الإخوة رئيس وأعضاء مجلس النواب المحترمون بعد التحية**

بالإشارة إلى جدول أعمال مجلسكم الموقر في دورته الحالية الذي تضمن مجموعة من المواضيع المهمة منها مشروع تعديل قانون الانتخابات العامة والاستفتاء رقم (13) لسنة 2001م الذي تم إعداده بناءً على طلب أحزاب اللقاء المشترك الممثلة بمجلس النواب مستندين في ذلك إلى تفسيرهم لبعض توصيات الاتحاد الأوروبي, وبعد ذلك تم مراجعة مشروع التعديل بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب المعارضة المشار إليها وصياغته مادة مادة وقدم للمجلس بناءً على توافق تلك الأحزاب.

وبناءً على لقائنا مع أمناء عموم الأحزاب الممثلة في مجلس النواب من أحزاب اللقاء المشترك وطلبهم سحب مشروع تعديل قانون الانتخابات من جدول أعمال المجلس..فإننا نقترح وللمصلحة الوطنية العليا أن يقوم مجلسكم الموقر بسحب مشروع تعديل القانون من جدول أعماله لهذه الدورة, بحيث يترك فرصة للمتحاورين لنرى ما يمكن أن يتوصلوا إليه من نتائج خلال الأيام القليلة القادمة، مع احتفاظكم بحقكم في إعادة إدراجه في جدول أعمال المجلس.

وفق الله الجميع لما فيه خدمة الوطن والمواطنين ورعاية مصالحهم.

وقد عبر نواب الشعب عن شكرهم الجزيل وتقديرهم العالي لفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية على اهتمامه الدائم وحرصه الشديد على المصلحة الوطنية العليا ووحدة الصف الوطني ورعايته الحكيمة للحوار الوطني الشامل والسير به قدماً نحو تحقيق أهدافه النبيلة لمواصلة عملية البناء والإصلاح والتنمية المستدامة بما يخدم ويطور النهج السياسي الوطني والديمقراطي لبلادنا ويعزز من المكاسب والمنجزات التنموية في مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحققت ولا تزال تتحقق في ظل قيادة ورعاية فخامته.

وفي ضوء ذلك استجاب أعضاء المجلس بكل كتله البرلمانية لرسالة فخامة الأخ رئيس الجمهورية.. مؤكدين العمل والالتزام بكل ما تضمنته من آراء وملاحظات ومقترحات سديدة وحكيمة.

إلى ذلك استمع المجلس إلى بيان الرقابة السنوي عن مراجعة الحسابات الختامية لنتائج تنفيذ الموازنة العامة للدولة بشقيها المركزي والمحلي وموازنات الوحدات الاقتصادية للقطاعين العام والمختلط والموازنات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة للعام المالي 2009م والذي قرأه على المجلس رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الدكتور عبدالله السنفي وأوضح فيه أن تقديم هذا البيان يأتي التزاماً بنص المادة (91) من الدستور واستجابة للمادة (174) من اللائحة الداخلية للمجلس.

وأشار إلى أن من ضمن الأهداف الرئيسية لعملية التدقيق التي يقوم بها الجهاز المركزي للحسابات الختامية الإفصاح عن الاختلالات الهيكلية التي قد تشوب تنفيذ الموازنات وتسليط الضوء على أسبابها بما يدعم نظام المساءلة العامة ويسهم في الوقت ذاته في معالجتها وتلافي تكرارها دون أن يعني ذلك إغفالاً لأي جهود قد بذلت في اتجاه التطوير أو تقليلا من نجاحات تحققت في مجال تحسين الأداء الحكومي.

وأضاف الدكتور السنفي« أن مقتضيات الموضوعية تستدعي التنويه إلى التطورات الايجابية في مؤشرات الأداء الاقتصادي خلال الأعوام السابقة إجمالاً المتمثلة في تحقيق معدلات نمو اقتصادي تقدر بـ 4,5 بالمائة خلال الأعوام السابقة.

ولفت إلى أنه قد صاحب ذلك تحقيق فوائض كبيرة نسبياً في ميزان المدفوعات وتزايد في احتياطيات النقد الأجنبي واستقرار نسبي في أسعار صرف العملات وعجوزات مقبولة في نتائج تنفيذ الموازنة العامة تقارب النسب المسموح بها وكذا المحافظة على رصيد الدين الخارجي عند مستويات منخفضة كنسب من الناتج المحلي الإجمالي وانتظام في سداد أعباء القروض الخارجية على نحو يدعم الجدارة الائتمانية.

وقال:«بالرغم من الضغوط والتحديات الداخلية والخارجية والآثار السلبية المرتبطة بالأزمة المالية العالمية فقد حقق الاقتصاد الوطني معدل نمو حقيقي بلغ 4,7 بالمائة في عام 2009م على عكس المؤشرات الأخرى التي شهدت تراجعاً بالمقارنة مع الأعوام السابقة وفي المقابل فإن المؤشرات الإيجابية للتطورات الاقتصادية في الأعوام السابقة ساهمت بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تباطؤ تنفيذ الإجراءات الخاصة بالإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية والهادفة إلى التخفيف من أي آثار محتملة لتراجع حصيلة الإيرادات النفطية التي تعتبر عاملاً حاكماً للتطورات الإيجابية».

واستعرض رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة أمام المجلس أهم المؤشرات التي توصل إليها الجهاز من خلال أعمال المراجعة والتقييم للحسابات الختامية للعام المالي 2009م.

وقد أقر المجلس إحالة بيان الرقابة السنوي عن مراجعة الحسابات الختامية للموازنات العامة للسنة المالية 2009م إلى لجانه الدائمة لدراسته حسب اختصاص كل منها وتقديم نتائج ما يتم التوصل إليه إلى المجلس.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضر جلسته السابقة ووافق عليه وسيواصل أعماله صباح اليوم الثلاثاء بمشيئة الله تعالى.

حضر الجلسة وكيل الجهاز المركزي للقطاع الإداري الدكتور منصور علي أحمد البطاني ووكيل الجهاز للقطاع الاقتصادي محمد درهم زيد ووكيل الجهاز لقطاع الوحدات الإدارية الدكتور محمد أحمد السياني والوكيل المساعد لقطاع الشؤون المالية والإدارية محمد أحمد المهدي والوكيل المساعد للقطاع الاقتصادي يحيى علي زهرة .

## دورة تدريبية للجان التصنيف السياحي الميداني للمنشآت الفندقية والإيوائية

من أعمال الدورة التدريبية

جانب من المشاركين

صنعاء/ سمير الصلوي:

دشن الأخ نبيل الفقيه وزير السياحة يوم أمس الاثنين بصنعاء أعمال الدورة التدريبية الخاصة بلجان التصنيف السياحي الميداني للمنشآت الفندقية والإيوائية التي ستقام خلال يومين وبمشاركة (70) مشاركاً يمثلون وزارة السياحة والقطاع الخاص ممثل بالاتحاد اليمني للسياحة والجمعية اليمنية للفنادق.

وفي حفل افتتاح الدورة أكد وزير السياحة نبيل الفقيه أن الهدف من مشروع التصنيف السياحي للمنشآت السياحية هو رفع مستوى الخدمات السياحية من ناحية التأهيل والتدريب ورفع القدرات والإمكانيات بما يتوافق مع المعايير والمقاييس المحددة في لائحة التصنيف السياحي المقرة من مجلس الوزراء الهادفة إلى تطوير المنتج السياحي اليمني وتطوير الخدمات السياحية في مختلف المعايير والاشتراطات الدولية المصاحبة للمنتج.

وقال: جميعنا في القطاع السياحي ندرك أن ضعف الخدمات السياحية التي نقدمها في المنشآت مع شدة المنافسة بين دول المنطقة لاجتذاب السواح تعتمد بالدرجة الأساسية على جودة الخدمات الأساسية باعتبارها المدخل لتأكيد مكانة المنتج السياحي اليمني الذي يعد منتجاً متفرداً ومتميزاً يحتاج إلى خدمات سياحية متميزة.

وأكد أن لائحة التصنيف والتوصيف السياحي وما تحمله من أهداف تساعد على بروز المنتج السياحي اليمني تتطلب جهداً جماعياً من منظمات المجتمع المدني والمجالس المحلية ومكاتب السياحة في المحافظات وأن وزارة السياحة وإدراكاً منها لما تمثله هذه القضية من حساسية سعت لإشراك القطاع الخاص في تطبيق معايير التصنيف السياحي على كافة المنشآت السياحية وعلى المشاريع الجديدة التي ستدخل الخدمة وبما لا يتيح أي فرصة لممارسة عملية الابتزاز والتدخل غير القانوني.

وأشار وزير السياحة إلى أن تطبيق هذا المشروع سيسهم في رفع مستوى الخدمات السياحية ورفع معدل السياحة الداخلية والخارجية داعياً الجميع إلى التعاون والعمل على إنجاح هذا المشروع كما دعا المشاركين في الدورة إلى المشاركة الجدية والالتزام بجدول الدورة والنزول الميداني للمنشآت.

من جانبه استعرض الأخ عبدالجبار وكيل الوزارة المساعد أهمية المشروع من حيث تقديم الخدمات والالتزام بالمعايير الدولية وعناصر الجودة وأهميته من حيث تطبيق لائحة الرقابة والإشراف على جودة الخدمات السياحية وتوافق الخدمات المقدمة بما يتوافق مع تصنيف المنشأة بالإضافة إلى تأهيل وتدريب العاملين في الفنادق والمنشآت السياحية.

كما ألقى الأخ محمد النزيلي نائب رئيس الاتحاد اليمني للفنادق كلمة القطاع الخاص أكد فيها أهمية عملية التصنيف وارتباط ذلك بالجذب السياحي خاصة وأننا نمتلك مقومات سياحية كبيرة ينقصها الكادر المتميز وعدم الاهتمام بالمنتج السياحي ومقوماته الذي يفرض على الجميع الالتفاف والعمل الجاد وبذل الجهود لإنجاح هذا المشروع الوطني.

## مجلس القضاء يستعرض تقريري أداء أمانته العامة والنيابة العامة للنصف الأول من العام الجاري

من الاجتماع الدوري لمجلس القضاء الاعلى

صنعاء / سبأ:

أقر مجلس القضاء الأعلى في اجتماعه يوم أمس الاثنين برئاسة رئيس المجلس رئيس المحكمة العليا القاضي عصام السماوي تعيين القاضي حسن عبدالله سليمان رئيساً لمحكمة الحوطة الابتدائية بمحافظة لحج، والقاضي أبوبكر محسن طالب الخليفي رئيسا لمحكمة تريم الابتدائية بمحافظة حضرموت وذلك بناء على الترشيحات المقدمة من وزير العدل.

وكان المجلس قد استعرض في اجتماعه يوم أمس الاثنين التقرير المقدم من الأمانة العامة للمجلس عن أداء مجلس القضاء الأعلى وأمانته العامة للنصف الأول من العام الجاري.

ووقف الاجتماع أمام التقرير وما تم انجازه خلال الفترة من يناير حتى نهاية يونيو الماضي من الأهداف والمهام التي تضمنتها خطة المجلس وأمانته العامة لهذا العام وما أنجز أيضا من المهام وفقا للصلاحيات المقررة في القانون واللائحة التنظيمية للمجلس.

وأستعرض المجلس التقرير المرفوع من النائب العام عن أداء النيابة العامة للنصف الأول من هذا العام.

حيث أظهر التقرير أن النيابة العامة تصرفت في سبع وثلاثين ألفا وستمائة وأربع وتسعين قضية من إجمالي القضايا البالغة أربعاً وأربعين ألفا وثمانمائة وخمسا وخمسين قضية وبنسبة إنجاز 84 في المائة، فيما أنجزت نيابة النقض والإقرار خلال الفترة نفسها سبعمائة وثماني وثلاثين قضية من إجمالي ثمانمائة وسبع قضايا متنوعة بنسبة انجاز 91 في المائة.

وبين التقرير أن نسبة انجاز نيابات استئناف المحافظات بلغت 97 في المائة حيث تم التصرف في تسعة آلاف وثمانمائة وخمس قضايا من إجمالي عشرة آلاف وثلاث وثمانين قضية، في حين تصرفت النيابات الابتدائية في ست وعشرين ألفا ومائة وسبع عشرة قضية من إجمالي اثنين وثلاثين ألفا وستمائة وأربع وسبعين قضية بنسبة انجاز 80 في المائة.

واستمع المجلس إلى احد القضاة بعد أن انتهى مجلس المحاسبة من إجراءات نظر وتحقيق الدعوى التأديبية وبعد الاستماع تم تأجيل النظر في الموضوع للمداولة و إصدار القرار في جلسة قادمة.

كما عقد مجلس القضاء الأعلى بوصفه مجلس المحاسبة جلسة مساءلة لأحد المساعدين القضائيين حيث تليت في الجلسة الدعوى التأديبية من قبل ممثل هيئة التفتيش القضائي ، وقرر المجلس إتاحة الفرصة للمدعى عليه لتحضير دفاعه و تقديمه في الجلسة القادمة.

كما أجرى المجلس المداولة بخصوص قرارات مجلس المحاسبة في حق ثلاثة قضاة وقرر دعوتهم لحضور جلسات النطق بالقرارات التأديبية بحقهم في جلسة قادمة في ما نسب إليهم من مخالفات مسلكية.

### في ورشة عمل تعريفية حول الري

## رئيس الاتحاد التعاوني يؤكد أهمية دور الجمعيات في التوعية بأنظمة الري الحديثة

من ورشة العمل

صنعاء / سبأ:

أكد رئيس الاتحاد التعاوني الزراعي محمد محمد بشير أهمية دور الجمعيات التعاونية الزراعية في التوعية بأنظمة الري الحديثة لتقنين استخدامات المياه والحفاظ عليها بهدف إيجاد تنمية زراعية مستدامة.

وأشار رئيس الاتحاد التعاوني في ورشة عمل تعريفية عقدت يوم أمس الاثنين بصنعاء حول البرنامج الوطني للري لجمعيات وجماعات مستخدمي المياه في حوضي صنعاء وعمران إلى أن شحة المياه أصبحت مشكلة تواجهها اليمن في مجال التنمية الزراعية وتوفير الأمن الغذائي.

وشدد على ضرورة الحفاظ على مخزون المياه الجوفية في اليمن من خلال تركيز المشاريع الزراعية الخاصة بالمياه على هذا الجانب وأن يكون هناك حس وطني لدعم جهود الحكومة نحو خدمة القطاع الزراعي.

واستعرض بشير الإنجازات التي شهدها القطاع الزراعي وكذا العمل التعاوني الزراعي خلال السنوات الماضية منها تشييد المنشآت المائية من سدود وحواجز مائية وكرفانات وما تحقق في مجال حصاد مياه الأمطار وتخزينها لصالح التنمية الزراعية.. معتبرا الزراعة أساس الحياة ومفتاح التنمية لأي بلد.

وأكد رئيس الاتحاد التعاوني الزراعي أهمية التعاون والتكاتف بين كافة الجهات المعنية بالتنمية الزراعية والجمعيات الزراعية في سبيل تطوير وتنمية القطاع الزراعي في اليمن.

وقال « نحن شركاء في التنمية وهي مسؤوليتنا جميعاً ويجب أن نتكاتف لتحقيق التنمية الزراعية بما يساعد في توفير الأمن الغذائي » ..مشيرا إلى أهمية إعداد الإستراتيجية الوطنية للري ودورها في تحقيق الأهداف طويلة المدى ومساندة جهود الحفاظ على مخزون المياه الجوفية.

من جانبه أشار مدير عام فرع الهيئة العامة للموارد المائية بمحافظات (عمران، صنعاء ، ذمار) المهندس صالح الضبي إلى أن الورشة تعد الخطوة الأولى نحو العمل التشاركي والتنسيق بين كافة الجهات في مجال مياه الري، من خلال مناقشة أوراق العمل التي من شأنها الخروج بآراء ومقترحات تساعد في إيجاد عمل تشاركي ناجح وهادف لتحقيق امن غذائي مستدام.

من جانبهما استعرض ممثل البرنامج الوطني للري مصطفى عبده سعيد ونائب مدير عام الري الزراعي بوزارة الزراعة والري المهندس راجح المنتصر، الأهداف الإستراتيجية التي يسعى إلى تحقيقها البرنامج من خلال أنشطته المختلفة والتي منها تحسين كفاءة الري بمياه الآبار وتقليل ضخ المياه، إلى جانب تنفيذ أنشطة أخرى في مجال المياه السطحية من خلال تحسين الري من مياه السيول وحصاد مياه الأمطار للاستفادة منها في توفير المياه لري المحاصيل الزراعية.

وناقشت الورشة - التي نظمها البرنامج الوطني للري بمشاركة 50 مشاركاً ومشاركة من الجمعيات التعاونية الزراعية والمهندسين الزراعيين واختصاصيي الري والمعنيين في وزارتي الزراعة والري والمياه والبيئة وعدد من الجهات ذات العلاقة - عددا من أوراق العمل في الإرشاد الزراعي والمائي وخطة عمل وحدة المياه الجوفية والمياه السطحية وغيرها.

ويركز البرنامج الوطني للري البالغة كلفته 76 مليون دولار والممول بمنحة من هيئة التنمية الدولية والحكومة الهولندية ومساهمة الحكومة اليمنية، على تنفيذ أنشطة متعددة في مجال الري الحديث ويستهدف تغطية مساحات تقدر بثلاثة آلاف و500 هكتار موزعة على أحواض محافظات صنعاء، عمران، ذمار.

حضر الورشة مدير عام مشروع الحفاظ على المياه الجوفية والتربة المهندس حمود الربيدي وعدد من المسؤولين.